

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



Ref: 2016/0087356/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

Subject: Mandate of the Special Rapporteur on the right to food

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other international organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights and has the honour to refer to the letter of Ms. Hilal Elver, the Special Rapporteur on the right to food, dated 12 October 2016, requesting responses to the questionnaire she prepared for the purpose of preparing her upcoming report which will focus on *the implications of the widespread use of pesticides on the right to food*.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith the responses to the questionnaire as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Geneva, December 12th 2016



OHCHR

CH- 1211 Geneva 10

E.mail: srfood@ohchr.org

C.C: registry@ohchr.org

✉ N. A.

مقدمة:

يعتبر الغذاء من أولى المتطلبات الضرورية لحماية الانسان ومن وقت لأخر يتجدد الامل من إمكانية الحماية من ضراوة وبشاعة الجوع من خلال خطط زيادة وتحسين الانتاج الزراعي والكل ينادي بإمكانية تحقيق هدف توفر الطعام والتحرر من مشكلة مما يؤدي الى توفير الظروف المناسبة لقوة وصحة بني البشر.

ولاشك بأن الفقد الذي تحدثه الآفات الحشرية والامراض والحشائش كبير نسبيا وفي محاولة لتقليل مشكلة فقد الغذاء نتيجة الآفات حدثت زيادة في استخدام المبيدات لحماية الانتاج الغذائي وحماية صحة وبيئة الانسان وتحسين فرص الرفاهية ومن الحقائق التي لا تقبل الجدل أن المبيدات ساهمت بإيجابية في ذلك وفي المقابل وبدرجة متماثلة نقول إنه في بعض الاحوال وبالرغم من ثبوت هدف المبيدات في الانتاج الزراعي والصحة العامة الا أن بعض التأثيرات الجانبية الضارة قد حدثت وأضررت البيئة وكذا بصحة الانسان على المدى الطويل مما يمكن القول بأن المبيدات عقدت المشكلة التي كان المفروض أن تحلها ويمكن التأكيد أن إحداث توازن بين الفوائد والاطار ليس من السهولة بمكان والاعتبارات التالية يجب أن تراعى عند اتخاذ قرار الاعتماد على المبيدات في المكافحة وهي الاعتبارات الاقتصادية والصحية والسياسية والبيئية والنفسية والاخلاقية والامان .

وستساهم الاجابة على استفساركم المساعدة في كيفية وضع سياسة غذائية لخطط الدولة واضعين بعين الاعتبار الأستخدام الامثل لمبيدات الآفات .

١- القوانين المعمول بها لتنظيم عمليات إنتاج و استيراد وتداول واستخدام المبيدات هو قانون (نظام) المبيدات رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٠م الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ولائحته التنفيذية مع الاسترشاد بكافة القواعد والدراسات الموضوعة بواسطة منظمة الصحة العالمية (WHO) وكذلك منظمة الاغذية والزراعة التابعة

للأمم المتحدة (FAO) , علماً بأن السلطة المختصة بتطبيق هذا القانون بدولة قطر هي إدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية والبيئة .

٢- مما لا شك فيه ان الاستخدام الغير شرعي أو المكثف للمبيدات مكلفاً من الناحية الاقتصادية ويمثل عبئاً إضافياً على البيئة دون فوائد اقتصادية واضحة حيث أدى الاستخدام المكثف لمبيدات الآفات لحدوث العديد من التأثيرات العكسية الضارة لذا حرصت دولة قطر على وضع أهداف واستراتيجيات وخطط للاستخدام المنطقي والامن لمبيدات الآفات حيث يتمثل في تحقيق مكافحة ناجحة للآفات على المدى البعيد من خلال الاعترافات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال الشروع في وضع نظام تسجيل للمبيدات يراعى فيه تجنب التأثيرات المعاكسة الغير مرغوب فيها مع الاعتماد على البيانات الخاصة بالسمية على الثدييات والتأثيرات السرطانية والتي تعرضها وتنشرها الهيئات الدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة (FAO) وهيئة الصحة العالمية (WHO) ووكالة حماية البيئة الامريكية (EPA) و نأمل في المستقبل بتطوير بعض الاختبارات في معاملنا وبأنفسنا تحت الظروف المناخية والبيئية والزراعية والاقتصادية للتأكد من تحقيق الفاعلية والاستخدام الامن مع توحيد التشريعات المنظمة لإدخال وتسجيل واستخدام المبيدات بدول مجلس التعاون نظراً لتقارب الظروف البيئية والمناخية .

- بالنسبة للإجابة عن التساؤلات في الاستبيان في البنود رقم (٣ , ٤ , ٥ , ٦) والمتعلقة بتعرض بعض الجماعات الضعيفة مثل الاطفال والنساء الحوامل وعمال المزارع والعمال المحليين والمهاجرين لتأثيرات أكبر للمبيدات والجهود المبذولة من قبل الدولة للحيلولة من التأثيرات الضارة للمبيدات على الصحة بصفة عامة والمجموعات الخاصة بصفة خاصة علماً بأنه بدولة قطر تراعى حقوق الانسان من ناحية عدم استخدام الأطفال والنساء في مثل هذه الاعمال الخاصة بالمكافحة بالمبيدات أما بالنسبة لباقي الفئات المذكورة فنوجز الآتي :

أ - الحرص على توفير برامج التدريب عن الاستخدام الآمن للمبيدات والتأكد من أن معلومات الأمان وصلت للقائمين بالتطبيق والتنبيه على أن البطاقة الملصقة على أي منتج تحتوي جميع المعلومات عن الاستخدام والتحذيرات من سوء التطبيق وذلك لأهمية التثقيف المحلي والتدريب ويجب أن يشمل جميع القطاعات التي تقوم بتداول واستخدام المبيدات .

ب - تعمل الدولة على توفير كل أسباب الأمان من المبيدات للعاملين التابعين للسلطات المختصة بتطبيق برامج مكافحة المبيدات وتزويدهم بالملابس الواقية من المبيدات والتأكد من التزامهم بذلك مع اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوقايتهم من التعرض والتلوث بالمبيدات ومراجعة أي ظواهر مرضية عليهم أثناء التعرض والفحص الدوري لهم وبصفة خاصة مستوى (أنزيم الكولين استريز) بالدم وخاصة للمعرضين للمركبات الفوسفورية العضوية و الكربماتية وابعاد الأشخاص عن العمل في المبيدات عند وصول مستوى الانزيم الحد المعين مع تقديم حصة يومية من الألبان .

ج - نظرا لخطورة المبيدات على سلامة البيئة تخصص السلطة المختصة برامج مكثفة وبمبسطة بالوسائل المختلفة (نشرات , إعلانات تحذيرية و تعليمية على برامج التواصل) لتعريف المواطنين بأخطار هذه المبيدات وكيفية التعامل معها , ويجرى حالياً أعداد فيلم توعوي للتحذير من أخطار المبيدات لتزويد المستهلكين بالمعلومات الكافية عن مخاطر وتأثير المبيدات المستخدمة على النبات لزيادة توعيتهم في هذا المجال .

د - يقوم مختبر الأغذية المركزي بوزارة الصحة العامة وبالتنسيق مع السلطة المختصة

(إدارة الشؤون الزراعي) بوزارة البلدية والبيئة بتقدير متبقيات المبيدات في مختلف المحاصيل المتداولة بالأسواق المحلية للتأكد من الالتزام بفترات الأمان من وقت المعاملة وحتى الحصاد و كذلك متبقيات المبيدات في المنتجات النباتية المستوردة التي ترد إلى دولة قطر من مختلف أنحاء العالم , علماً بأن مختبر الأغذية المركزي معتمد من قبل (ISO 17205) ولديه القدرة على الكشف عن أكثر من (٣٧٢) مبيد من المبيدات الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية .

٢د - في حالة تجاوز التقدير للحد الأقصى المسموح به يمنع تداول المنتج في الأسواق مع اتخاذ كافة الإجراءات الرادعة بهذا الشأن .

هـ - الحرص على استخدام أنواع جديدة من المبيدات التي تتميز بالأمان النسبي على صحة الانسان وعدم الاضرار بالبيئة وإيجاد بديل للأنواع التقليدية مع العمل على الاقتراب من نظام السيطرة على الآفات (IPM) لتقليل الاخطار على البيئة .

٧ - العمل على سد الثغرات ومنع استخدام المبيدات الغير آمنه :-

- تعمل الدولة على السيطرة واحكام جودة المبيدات المستوردة وتقوم الجهات المختصة بعدم السماح بدخول اي مبيد دون تصريح مسبق من قبل السلطة المختصة .
- تقوم السلطات المختصة بعدم الموافقة على استيراد أي مبيدات محظورة أو مقيدة وتراجع القوائم الخاصة بذلك وما يستجد حولها باستمرار .

٨ - تقوم الادارة المختصة حالياً بالدولة بخفض استخدام المبيدات عن طريق التحكم باستخدامها ضمن برنامج السيطرة على الآفات أو ما يعرف بالمكافحة المستنيرة والذي يتطلب الآتي :

-التدخل باستخدام المبيدات في الوقت المناسب وهو الوقت الذي تكون فيه الآفة أضعف ما يمكن .

-التدخل بما يسمى المعاملة الطارئة والتي يتم التدخل بها عندما لا تحقق الوسائل الأخرى الخفض الكافي لتعداد الآفة.

-التدخل بما يسمى بالمعاملة المانعة بالاستخدام الاختياري للمبيدات والاعتماد على المبيدات عالية التخصص حيث تستخدم اقل جرعة ممكنة بحيث تسبب أقل تأثيراً أو ضرر للبيئة .

-استخدام وسائل أخرى للمكافحة مثل المكافحة السلوكية (الطاردة , الجاذبة) مثل استخدام المصائد الفيرومونية والكيرمونية وغيرها من المصائد .

٩ - لا توجد لدينا اي معلومات بشأن البند التاسع .

١٠- حالياً ومستقبلاً وبعد التطبيق الفعلي لسياسة تسجيل المبيدات بالدولة وبالصورة المرجوة سيزداد اهتمام الدولة بالاتي :

أ - التأكد من جودة المبيدات المستوردة في الاسواق واحكام الرقابة عليها .

ب-استخدام المبيدات وفقاً للبيانات المدونة على البطاقة الاعلامية .

ج-زيادة الكشف على متبقيات المبيدات في الغذاء .

د- استمرار دراسة التأثيرات البيئية الناجمة عن استخدام المبيدات لتلافها.

هـ - مراقبة أي تسمم عرضي ناجم عن استخدام المبيدات والعمل على تلاشيهِ.

وتؤكد دولة قطر حرصها على التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة باستخدام وتداول المبيدات مع كافة المنظمات الاقليمية والدولية واهتمامها وحرصها البالغ على موضوع الحق في الغذاء كواحد من حقوق الانسان الاساسية واستعدادها كما هو معهود بها لبذل أي جهد مطلوب في هذا المجال .